على الرغم من ظهور حضارات عظيمة في العصور القديمة في مصر وبلاد ما بين النهرين ووادي السند والصين، كان هناك القليل من التكهنات حول مشاكل الفلسفة السياسية كما تمت صياغتها في الغرب. تتكون شريعة حمورابي (حوالي 1750 قبل الميلاد) من القواعد التي طرحها الحاكم البابلي حمورابي كممثل لله على الأرض وتهتم بشكل أساسي بالنظام والتجارة والري. تحتوي أمثال بتاح حتب (حوالي 2300 قبل الميلاد) على نصائح ذكية من الوزير المصري حول كيفية الازدهار في البيروقراطية؛ وأرتاساسترا من كوتيليا، الوزير الأعظم إلى شاندراغوبتا موريا في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، هي مجموعة من المبادئ المكيافيلية حول كيفية البقاء تحت سلطة تعسفية. من المؤكد أن المفهوم البوذي للدارما (العادات والواجبات الاجتماعية)، الذي ألهم الإمبراطور الهندي أشوكا في القرن الثالث قبل الميلاد، ينطوي على تخليق السلطة العامة، وتعاليم كونفوشيوس في القرن السادس قبل الميلاد هي مدونة لقواعد السلوك تهدف إلى استقرار المجتمع، ولكن لا يوجد، خارج أوروبا، الكثير من التكهنات حول أساس الالتزام السياسي وهدف الدولة، حيث تهتم الفلسفة السياسية الغربية بشكل أساسي بكل منهما. يُعتبر المجتمع الاستبدادي أمرًا مفروغًا منه، مدعومًا بعقوبات دينية، والسلطة المحافظة والتعسفية مقبولة بشكل عام.

على النقيض من هذه النزعة المحافظة الساحقة، بالتوازي مع حكم العرف وشيوخ القبائل في معظم المجتمعات البدائية، يشكك الفلاسفة السياسيون في اليونان القديمة في أساس الحكومة وهدفها. على الرغم من أنهم لا يفصلون بين التكهنات السياسية والملاحظات الداهية التي يمكن اعتبارها اليوم علمًا سياسيًا تجريبيًا، فقد أوجدوا مفردات الفكر السياسي الغربي.

**أفلاطون**

إن أول عمل مفصل للفلسفة السياسية الأوروبية هو جمهورية أفلاطون، وهي تحفة فنية من البصيرة والشعور، تم التعبير عنها بشكل رائع في شكل حوار وربما كان المقصود بها التلاوة. يتم إجراء مزيد من التطوير لأفكار أفلاطون في كتابه رجل الدولة والقوانين، حيث يصف الأخير الأساليب القاسية التي قد تُفرض بموجبها. نشأ أفلاطون خلال الحرب البيلوبونيسية العظيمة بين أثينا وسبارتا، ومثل العديد من الفلاسفة السياسيين، حاول إيجاد علاجات للظلم والانحطاط السياسي السائد. في الواقع، الجمهورية هي الأولى من اليوتوبيا، وإن لم تكن واحدة من أكثرها جاذبية، وهي المحاولة الكلاسيكية الأولى لفيلسوف أوروبي لإضفاء الصفة الأخلاقية على الحياة السياسية. الكتب الخامس والسابع والثامن والتاسع للجمهورية تم تصويرها كمناقشة حية بين سقراط، الذي يسرد أفلاطون حكمته، والعديد من الأثينيين المستمتعين.

يذكرون الموضوعات الرئيسية للفلسفة السياسية بقوة شعرية. تم انتقاد عمل أفلاطون باعتباره ثابتًا ومرتبطًا بالطبقة، مما يعكس الافتراضات الأخلاقية والجمالية للنخبة في حضارة مالك العبيد والمقيدة بالحدود الضيقة لدولة المدينة (بوليس). العمل هو في الواقع مثال كلاسيكي على تشريح الفيلسوف للمجتمع، ويفرض بوسائل إنسانية نسبيًا حكم الأقلية السامية. تعتبر الجمهورية انتقادًا للسياسة اليونانية الحالية - وغالبًا ما تكون لائحة اتهام. إنه مبني على فعل إيماني ميتافيزيقي، لأن أفلاطون يعتقد أن عالماً من الأشكال الدائمة موجود خارج حدود التجربة البشرية وأن الأخلاق والحياة الجيدة، التي يجب أن تعززها الدولة، هي انعكاسات لهذه الكيانات المثالية (انظر الأفلاطونية). وأفضل طريقة لإبراز هذه النقطة هي التشبيه الشهير للكهف، حيث يتم ربط البشر بوجوههم بالجدار وظهرهم بالضوء، بحيث يرون فقط ظلال الواقع. مقيدين للغاية، فهم يتجنبون ما هو حقيقي "حقيقي" ودائم ويحتاجون إلى إجبارهم على مواجهته. هذه العقيدة المثالية، المعروفة بشكل مضلل بالواقعية، تتخلل فلسفة أفلاطون: مذهبها المعاكس، الاسمية، يعلن أن البيانات "المسماة" الخاصة والملحوظة فقط هي التي يمكن الوصول إليها للعقل. على افتراضه الواقعي، يعتبر أفلاطون الحياة العادية هي الوهم وشرور السياسة الحالية كنتيجة للسعي البشري للغريزة الغاشمة. إنه يتبع هذا ما لم يتحمل الفلاسفة حكمًا ملكيًا في المدن أو إذا أصبح أولئك الذين يطلق عليهم الآن ملوكًا وأمراء فلاسفة حقيقيين ومناسبين، وتم الجمع بين السلطة السياسية والفلسفة... لن يكون هناك راحة من الشر للمدن.

يمكن فقط لرجال الدولة الفلاسفة أن يدركوا الأشكال الدائمة والمتسامية ويلجؤوا إلى "مواجهة ألمع نيران الوجود" خارج الكهف، وفقط الأشخاص ذوو التفكير الفلسفي يمكن أن يكونوا المنقذين ومساعدي المواطنين. وبالتالي، فإن أفلاطون هو بشكل غير مباشر رائد المعتقدات الحديثة القائلة بأن التنظيم الحزبي فقط، المستوحى من المذاهب الصحيحة و "العلمية"، التي صيغت بالكلمة المكتوبة وفسرتها السلطة، يمكن أن يوجه الدولة بحق. سيشكل حكامه نخبة غير مسؤولة أمام جماهير الشعب. وهكذا، وعلى الرغم من هدفه الأخلاقي العالي، فقد وُصف بعدو للمجتمع المفتوح وأب الشمولية. لكنه أيضًا عالم تشريح لشرور الشهية الجامحة والفساد السياسي ويصر على الحاجة إلى استخدام السلطة العامة لتحقيق غايات أخلاقية. بعد أن وصف المدينة الفاضلة، يلجأ أفلاطون إلى تحليل الأنواع الحالية من الحكومات من منظور إنساني ببصيرة عظيمة. الملكية هي الأفضل ولكنها غير عملية؛ في الأوليغارشية، حكم القلة والسعي وراء الثروة يقسم المجتمعات - فالأغنياء يصبحون محبطين والفقراء حسود، ولا يوجد انسجام في الدولة. في الديمقراطية، حيث يكون للفقراء اليد العليا، يوزع الديماغوجيون "نوعًا خاصًا من المساواة بين المتساوين وغير المتكافئين بشكل غير متحيز"، وكبار السن يتملقون الشباب، ويتغاضون عن صغارهم لتجنب الظهور بمظهر الحامض أو الاستبدادي. ينهب القادة الطبقات المالكة ويقسمون الغنائم بينهم وبين الناس حتى يؤدي الفوضى والفساد إلى الاستبداد، وهو شكل أسوأ من أشكال الحكم، لأن الطاغية يصبح ذئبًا بدلاً من رجل و"يقطع" المنافسين المحتملين ويبدأ الحروب. لإلهاء الناس عن سخطهم.

ويختتم أفلاطون قائلاً: "بعد ذلك، بقلم زيوس، يعرف الجمهور ما هو الوحش الذي ولدوه". في كتاب الدولة، يعترف أفلاطون أنه على الرغم من وجود علم صحيح للحكومة، مثل الهندسة، إلا أنه لا يمكن تحقيقه، ويشدد على الحاجة إلى سيادة القانون، حيث لا يمكن الوثوق بأي حاكم يتمتع بسلطة مطلقة. ثم يفحص أي من أشكال الحكومة الحالية هو الأقل صعوبة في التعايش معها، لأن الحاكم، بعد كل شيء، هو فنان يجب أن يعمل ضمن حدود وسيطته. في "القوانين"، الذي يزعم أنه مناقشة حول أفضل السبل لتأسيس بوليس في جزيرة كريت، يقدم برنامجًا مفصلاً يحكم فيه 37 أمينًا للقوانين ومجلسًا من 360 دولة تضم حوالي 5000 مواطن. القوس هو مجلس ليلي مشؤوم وسري ليكون "مرساة الدولة"، التي تأسست في "حصنها المركزي كوصي". سيتم إحباط الشعراء والموسيقيين وسيخضع الشباب لتعليم جامد ومتشدد ودقيق. هنا تصبح النتيجة الصارخة لفلسفة أفلاطون السياسية واضحة. ومع ذلك، فقد صرح، في فجر الفكر السياسي الأوروبي، بالمبدأ المعياري القائل بأن الدولة يجب أن تهدف إلى تعزيز الحياة الجيدة والوئام الاجتماعي وأن سيادة القانون، في غياب حكم الملوك الفلاسفة، هي ضروري لهذا الغرض.

**أرسطو**

يلاحظ أرسطو، الذي كان تلميذًا في أكاديمية أفلاطون، أن "جميع كتابات أفلاطون أصلية: فهي تظهر البراعة، وحداثة النظرة، وروح الاستفسار. لكن الكمال في كل شيء ربما يكون أمرًا صعبًا ". كان أرسطو عالِمًا وليس نبيًا، وكانت كتاباته السياسية، التي كُتبت أثناء تدريسه في المدرسة الثانوية بأثينا، جزءًا فقط من سرد موسوعي للطبيعة والمجتمع، حيث يحلل المجتمع كما لو كان طبيبًا ويصف العلاجات لأمراضه. يعتبر السلوك السياسي هنا فرعًا من فروع علم الأحياء بالإضافة إلى الأخلاق. على عكس أفلاطون، كان أرسطو فيلسوفًا سياسيًا تجريبيًا. ينتقد العديد من أفكار أفلاطون باعتبارها غير عملية، لكنه، مثل أفلاطون، معجب بالتوازن والاعتدال ويهدف إلى مدينة متناغمة في ظل حكم القانون. يتألف الكتاب من ملاحظات محاضرة وقد تم ترتيبه بطريقة مربكة - مقلع من الحجج والتعريفات ذات القيمة الكبيرة ولكن يصعب إتقانها. الكتاب الأول، رغم أنه قد يكون آخر كتاب كتب، هو مقدمة عامة. تتناول الكتب الثاني والثالث والسابع والثامن، وهي على الأرجح الأقدم، الحالة المثالية. والكتب من الرابع إلى السابع تحلل الواقع والسياسة. وبالتالي، فإن الأطروحة، بالمصطلحات الحديثة، هي مزيج من الفلسفة السياسية والعلوم السياسية (انظر أيضًا الأرسطية).

مثل أفلاطون، يفكر أرسطو من منظور دولة المدينة، التي يعتبرها الشكل الطبيعي للحياة الحضارية والاجتماعية والسياسية، وأفضل وسيلة يمكن من خلالها تحقيق القدرات البشرية. ومن هنا جاء تعريفه الشهير للإنسان على أنه "حيوان سياسي"، وقد تميز عن الحيوانات الأخرى بموهبته في الكلام وقوة الحكم الأخلاقي. يكتب: "الإنسان، عندما يُكمَّل"، يكون أفضل الحيوانات، ولكن عندما ينفصل عن القانون والعدالة يكون أسوأ من كل شيء، لأن الظلم المسلح هو الأخطر، وهو مُجهز منذ الولادة بأذرع الذكاء و من الصفات الأخلاقية التي قد يستخدمها في أسوأ الغايات. نظرًا لأن كل الطبيعة يسودها الغرض وبما أن البشر "يهدفون إلى الخير"، فإن دولة المدينة، وهي أعلى شكل من أشكال المجتمع البشري، تهدف إلى تحقيق أعلى فائدة. مثل البحارة بوظائفهم المنفصلة، والذين لا يزال لديهم هدف مشترك في السلامة في الملاحة، فالمواطنون أيضًا لديهم هدف مشترك - بالمصطلحات الحديثة، البقاء والأمن وتحسين نوعية الحياة. في سياق دولة المدينة، هذه النوعية العالية من الحياة لا يمكن أن تتحقق إلا من قبل أقلية، وأرسطو، مثل أفلاطون، يستثني أولئك الذين ليسوا مواطنين كاملين أو من العبيد؛ في الواقع، يقول إن بعض الرجال "عبيد بالفطرة" ويستحقون مكانتهم. يهدف أفلاطون وأرسطو إلى أسلوب حياة أرستقراطي صارم، يعكسان، بأشكال أكثر تطوراً، أفكار الأرستقراطيات المحاربة التي رسمها هوميروس. بعد أن ذكر أن هدف دولة المدينة هو تعزيز الحياة الجيدة، يصر أرسطو على أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا في ظل سيادة القانون.

سيادة القانون أفضل من سيادة المواطن الواحد؛ إذا كان هذا هو المسار الأفضل أن يحكم الأفراد، فيجب أن يصبحوا أوصياء على القانون أو وزراء للقوانين، وسيادة القانون أفضل من حكم أفضل الرجال، لأن من يطالب بسيادة القانون يمكن اعتباره أمرًا لله و العقل وحده هو الذي يحكم، ولكن من يدفع الناس إلى الحكم يضيف عنصر الوحش؛ لأن الشهوة وحش مفترس، والعاطفة تفسد أذهان الحكام حتى لو كانوا أفضل الناس.

هذا المذهب، الذي يميز بين الحكم الشرعي والاستبداد، نجا من العصور الوسطى، وبإخضاع الحاكم للقانون، أصبح العقوبة النظرية للحكومة الدستورية الحديثة. يؤيد أرسطو أيضًا قاعدة العادات ويبرر الالتزامات التي يقبلها أفراد المجتمع: الرجل المنفرد، كما كتب، "إما وحش أو إله". تعكس هذه النظرة في الحال احترام العادات والتضامن الذي عزز البقاء في المجتمعات القبلية البدائية، حتى على حساب التضحية بالأفراد، وتعطي مبررًا نظريًا لقبول الالتزام السياسي. مثل أفلاطون، يحلل أرسطو الأنواع المختلفة من دول المدن. في حين أن الدول ملزمة، مثل الحيوانات، بأن تكون مختلفة، إلا أنه يعتبر أن الدستور "المختلط" المتوازن هو الأفضل - فهو يعكس نموذج العدالة (dikē) والتعامل العادل، والذي يعطي كل فرد حقه في نظام اجتماعي محافظ يكون فيه المواطنون من الحالة الوسطى ترجح. ويهاجم الأوليغارشية والديمقراطية والاستبداد. في ظل الديمقراطية، كما يقول، يكتسب الديماغوجيون السلطة عن طريق رشوة الناخبين وإهدار الثروة المتراكمة.

لكن أكثر ما يمقته أرسطو هو الاستبداد. السلطة التعسفية لفرد فوق القانون لا يكون مسؤولاً أمام أحد ويحكم الجميع على حدٍ سواء لمصلحته الشخصية وليس رعاياه، وبالتالي ضد إرادتهم. لا يمكن لأي رجل حر أن يتحمل مثل هذه الحكومة. ولا تحتوي السياسة على بيان حازم لهذه المبادئ فحسب، بل تتضمن أيضًا تحليلًا ثاقبًا لكيفية حكم دول المدن، فضلاً عن أسباب الثورات، التي يثور فيها "الداخلون من أجل أن يكونوا متساوين، ويتساوون لأنهم قد يكونوا متفوقون ". تنتهي الدراسة بخطة مفصلة لتثقيف المواطنين للوصول إلى "الوسط" و "الممكن" و "الصيرورة". الأول ينطوي على تنمية متوازنة للجسم والعقل والقدرة والخيال. الثاني، التعرف على حدود العقل ونطاق وحدود الموهبة؛ والثالث، نتيجة للاثنين الآخرين، هو الأسلوب والثقة بالنفس التي تأتي من ضبط النفس والثقة الناتجة.

لذلك، بينما يقبل أرسطو نظامًا اجتماعيًا محافظًا وهرميًا، إلا أنه يؤكد بحزم أن السلطة العامة يجب أن تهدف إلى تعزيز الحياة الجيدة وأنه فقط من خلال سيادة القانون والعدالة يمكن تحقيق الحياة الجيدة. كانت هذه المبادئ جديدة في سياق عصره، عندما كانت الحضارات العظيمة خارج أوروبا تُحكم، بشكل عادل أو غير عادل، من قبل السلطة التعسفية للحكام شبه الإلهيين وعندما كانت الشعوب الأخرى، على الرغم من احترام العادات القبلية وسلطة شيوخ القبائل، تزداد نظمت تحت زعماء الحرب للنهب.

**شيشرون والرواقيون**

كان كل من أفلاطون وأرسطو يفكران من منظور دولة المدينة. لكن الإسكندر الأكبر، تلميذ أرسطو، أغرق مدن اليونان القديمة وأدخلها في إمبراطورية شاسعة شملت مصر وبلاد فارس والشام. على الرغم من أن دول المدن ظلت مركز حضارة العصور القديمة، إلا أنها أصبحت جزءًا من قوة إمبراطورية انقسمت إلى ممالك تحت قيادة خلفاء الإسكندر. تم إعادة تأكيد هذه القوة الإمبراطورية على نطاق أوسع من قبل روما، التي وصلت إمبراطوريتها في أقصى حد من وسط اسكتلندا إلى نهر الفرات ومن إسبانيا إلى شرق الأناضول. أصبحت الحضارة نفسها مرتبطة بالإمبراطورية، وكان تطور أوروبا الشرقية والغربية مشروطًا بها. نظرًا لأن دولة المدينة لم تعد مكتفية ذاتيًا، فقد تطورت الفلسفات العالمية التي أعطت الناس شيئًا للعيش به في عالم أوسع. من بين هذه الفلسفات، كانت الرواقية والأبيقورية الأكثر تأثيراً. ألهم الأول اكتفاءً ذاتيًا قاتمًا وشعورًا بالواجب، كما يتضح من كتابات الإمبراطور الروماني ماركوس أوريليوس؛ هذا الأخير، انسحاب حكيم من عالم الشؤون.

وهكذا أصبح وضع الفلسفة السياسية أكثر اتساعًا، حيث ربط الأفراد بإمبراطورية عالمية - يُعتقد، كما في الصين، على أنها مرتبطة بالحضارة نفسها. ظل إلهامها يونانيًا، لكن الفلاسفة الرومان المشتقون أعادوا تفسيرها، وأرفق القانونيون الرومانيون المفاهيم القديمة للعدالة السياسية في درع من التعريفات القانونية، القادرة على النجاة من تدهور حضارتهم. عاش شيشرون خلال القرن الأول قبل الميلاد، وهو وقت من الارتباك السياسي كانت فيه المؤسسات القديمة للجمهورية تنهار قبل الديكتاتوريين العسكريين. إن كتابه في الجمهورية وفي القوانين عبارة عن حوارات وتعكس الإحساس الكلاسيكي بالهدف: "جعل الحياة البشرية أفضل بفكرنا وجهدنا". عرّف شيشرون الجمهورية بأنها جمعية يجمعها القانون؛ وأكد كذلك، كما حافظ أفلاطون مع مذهبه عن الأشكال، أن الحكومة تمت معاقبتها من قبل قانون طبيعي عالمي يعكس النظام الكوني. يعبر شيشرون عن محاولة رواقية ما قبل المسيحية لإضفاء أخلاقية على السلطة العامة، والتي تظهر بالمعنى الدقيق للمسؤولية العامة التي أظهرها الأباطرة هادريان وماركوس أوريليوس في القرن الثاني الميلادي